

التشبيك أو التنسيق فيما بين الهيئات الأهلية في لبنان:

I - توطئة:

في فترة الستينات تعاظم دور الهيئات الأهلية في العالم، واعتمدت من قبل منظمة الأمم المتحدة، كشريك فعال وأساسي في مجالي الطوارئ والتنمية، وأخذت هذه الهيئات تشكل فيما بينها ، أطرا" تنظيمية على صعيد النشاط العام والعمل المتخصص، فتشكلت في أوروبا لجنة تضم 600 جمعية أهلية، وأنشئت لجنة مشتركة مع السوق الأوروبية المشتركة والبرلمان الأوروبي وانبثق في عام 1960، عن "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"

organisation de cooperation et de developpement (OCDE)

التي تضم الدول الصناعية الأوروبية، لجنة المساعدة في التنمية،

COMITE D'AIDE AU DEVELOPPEMENT (CAD)

تنسق مع الهيئات غير الحكومية، من أجل تنفيذ برامج الإغاثة والتنمية في معظم دول العالم. وفي الدول الاسكندنافية، تشكل الهيئات الأهلية، جزءا" أساسيا" من النشاط السياسي والإداري في القطاع العام.

وفي فرنسا تم إنشاء لجنة تضم الهيئات الأهلية الأساسية ولجنة اتصال مع الحكومة الفرنسية، وكذلك بالنسبة لمعظم الدول الصناعية .

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت وكالة التنمية الدولية AIDS في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع فروع لها، وهيئات أهلية أمريكية، تعمل في معظم دول العالم. كذلك تعمل دول السوق الأوروبية المشتركة على اعتماد مجموعة من الهيئات كأدوات تنفيذية لمشاريعها الطارئة والإنمائية، خاصة إذا كانت هناك صعوبة في أن تقدم بعض حكوماتها مباشرة مساعدات مادية وعينية إلى بلدان العالم الثالث.

ومن أحدث الاتجاهات في العقود الثلاثة الماضية، وأكثرها إثارة للاهتمام، توسع الحركة التي يقوم بها عدد من المنظمات غير الحكومية في العالم، لضم قواها إلى قوى منظمات أخرى في بلدان الشمال والجنوب، من أجل العمل معا" بدلا" من القيام بأنشطتها بشكل مستقل كما يحصل في معظم الأحيان. ولقد تم إنشاء العديد من الشبكات العالمية والإقليمية والوطنية موجهة خصيصا" لتشجيع دور لمجتمع المدني، ولتحقيق المزيد من الديمقراطية في الآليات الاقتصادية والبنى السياسية، ويوجد حاليا" شبكات وتجمعات واتحادات عالمية وإقليمية حول قضايا حقوق

الإنسان وحركات اللاعنف والمرأة والشباب والطفل والبيئة والإعاقة والفئات المهمشة وقضايا التنمية في العالم ومن هذه التحالفات على سبيل المثال منظمة سيفيكوس (civicus) "التحالف العالمي لمشاركة المواطنين"، والتالر (El-Taller)، وايكفا (ICVA) "الوكالة العالمية للتطوع"، على الصعيد العالمي، تحالفات إقليمية منها على سبيل المثال الشبكة العربية للمنظمات الأهلية والشبكة العربية غير الحكومية للتنمية ... الخ.

والأهم من ذلك هو التعاون بين الهيئات الأهلية فيما بينها وبين منظمات الأمم المتحدة والقطاعين العام والخاص، إذ أن الاتجاه نحو العالمية يضعنا في مواجهة تناقض كبير يتمثل في التوافق الدولي المتزايد حول الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان واقتراح ذلك في الوقت نفسه بمعدلات غير مسبقة من المعاناة الإنسانية وتدهور البيئة ومشاكل الإصلاح الاجتماعي والفقر.

– العلاقة بين الهيئات الأهلية في لبنان:

لقد أنجزت الهيئات الأهلية اللبنانية خطوات نوعية في مجال التنسيق فيما بينها، ومع الدولة، ومع المنظمات المانحة. ولقد تبلور هذا التنسيق عبر شبكات تضم مجموعة من الجمعيات المتخصصة في ضوء للقطاع الأهلي، قبل وإبان المدنة، وبعد بدء مسيرة السلم الأهلي في لبنان.

سنعرض نبذة عن تاريخ الشبكات التنسيقية في لبنان، وما هي العوامل التي ساعدت في إنشاء المستشفيات، وما هي المعوقات التي تعترضها، وكيف نتمكن من مواجهة الصعوبات في تنظيمها، وما هي الآفاق المستقبلية لتفصيل الأطر التنسيقية، وما هو المسار التنموي للهيئات الأهلية ؟

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أدت إلى تعاظم مستوى الوعي الوطني والإنساني لدى فئات واسعة من اللبنانيين الذين التزموا بالعمل الاجتماعي والإنمائي في سبيل خدمة الإنسان وقضايا العادلة، متجاوزين ذواتهم وأنانيتهم في سبيل الآخرين، حيث تجلت الروح الوطنية والإنسانية في ممارسات الهيئات الأهلية في أصعب الظروف التي اجتازها وطننا لبنان، فالتجارب المشتركة السابقة التي أكدت على أهمية العمل التنسيقي والتعاوني، جاءت ظروف المدنة الصعبة لكي تزيد هذا التأكيد أهمية وتقرضه كأمر واقع خلال الحرب وكضرورة حتمية نظراً لضخامة الأعباء الملقاة على عاتق هذه الهيئات ودورها الأساسي في تضييد جراح المواطنين وتأمين احتياجاتهم المباشرة، في ظل الشلل الذي أصاب القطاع العام في المجال الاجتماعي.

إن العلاقة التي توثقت خلال المحنة بين الهيئات لم تكن وليدة هذا الظرف بل هنالك محاولات عديدة في العمل المشترك أو التنسيق بين الهيئات الأهلية، إذ توجد تجارب غنية، بادرت إلى القيام بها قيادات وهيئات لها حضورها ودورها في ميدان العمل الاجتماعي.

ومن ضمن هذه التجارب ما هو مناطقي، أو على صعيد الوطن، وهي تهدف إلى تجميع الطاقات في سبيل ضم الجهود وتحديد المهام، وتجنب الازدواجية في العمل، وتطوير القدرات البشرية، وتفعيل دور المؤسسات غير الحكومية في المجتمع.

هذا بالإضافة إلى تنسيقات وتجمعات أخرى، وبشكل خاص في إطار الهيئات النسائية والشبابية والبيئية وقضايا الإعاقة والثقافية والرياضية وغيرها ليس مجال بحثها هنا.

أ - إن أبرز المحاولات في العمل المشترك قد بدأ في الستينات حين بادرت الحركة الاجتماعية إلى تنسيق العمل بين هيئات الأهلية، فأنشأت التنسيق الاجتماعية المتخصصة ومنها :

1- 0 هيئة تنسيق المستوصفات بتاريخ 21 آب 1967

2 - هيئة تنسيق الأندية وجمعيات البيئة في حزيران 1967

3 - هيئة تنسيق صيفيات مراكز محو الأمية في أيار 1968

4 - هيئة تنسيق صيفيات الأولاد بتاريخ 20 شباط 1964

بالإضافة إلى هيئة تنسيق رياض الأطفال، والتدريب الحرفي ... الخ ولقد شاركت في هذه الأنشطة العديد من الهيئات الأهلية المعنية.

ب - المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية الذي ضم عشرات الهيئات الأهلية، وكانت له عدة نشاطات وأنشئ بمبادرة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان.

ج - لجنة التنسيق بين الجمعيات الأهلية وقد شملت حوالي 25 جمعية، وقامت بمبادرة من جمعية تنظيم الأسرة.

د - لجنة الطوارئ الصحية والاجتماعية التي أنشئت خلال الغزو الإسرائيلي بالتعاون مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والمنظمات الدولية والتي أشرفت على المسد تشفيات الميدانية والمراكز الصحية والمستوصفات وجهاز الدفاع المدني في العام 1982 بمبادرة من مؤسسة عامل والهيئات الصديقة الأخرى.

هـ - لجنة الطوارئ الصحية والاجتماعية التي أنشئت خلال حرب الجبل والضاحية عامي 1983 - 1984 بالتعاون مع هيئة إنماء الضاحية .

و - ملتقى الهيئات الأهلية اللبنانية والأجنبية في سبيل التعاون والإنماء وتبادل التجارب، خلال الفترة الواقعة بين الأعوام ، 1985 - 1988، ومؤتمرات الملتقى كانت تتم في لارنكا - قبرص .

ز - وأخيرا " وتتويجا " لسنوات طويلة من العمل المضني والميداني تم إنشاء إطارين أساسيين يضمنان ابرز الهيئات الأهلية الفاعلة في لبنان والذين تأسسا في بداية التسعينات.

1 - ملتقى الهيئات الإنسانية والذي يضم 12 هيئة .

2 - تجمع الهيئات الأهلية الطوعية في لبنان والذي يضم 16 جمعية لبنانية و 8 جمعيات أجنبية مساندة في مرحلة التأسيس. وهو يعني مجموعة من الجمعيات التي لها أكثر من نشاط في أكثر من منطقة جغرافية

ومن خلال التعاون بين تجمع الهيئات الأهلية والطوعية مع الأجهزة الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة في لبنان في الحقول الاجتماعية الإنمائية، اعتمدت تسمية " التنسيقات الاجتماعية الإنمائية " لتعني التعاون والتنسيق الثلاثي : الدولة - الأمم المتحدة - تجمع الهيئات الأهلية . ولقد انبثق عنها لجان ثلاثية متخصصة:

مثل لجان التلقيح، ولجنة الصحة المدرسية، ولجنة الدواء المدعوم ... الخ.

يضاف إلى هذين التجمعين قطاعات أساسية غير حكومية:

المؤسسات الأهلية العاملة في لبنان والتي لم تنتسب إلى أحد هذين التجمعين:

1 - الهيئات والمجالس الثقافية

2 - الهيئات والمجالس النسائية وأبرزها المجلس النسائي اللبناني.

3 - منظمات الإعاقة.

4 - الجمعيات البيئية.

5 - تجمعات الشبيبة والأندية والهيئات التي تعني بالطفولة.

6 - النقابات والاتحادات

7 - مؤسسات التعليم العالي والجامعي

8 - جمعيات حقوق الإنسان وحركات اللاعنف

9 - البلديات.

10 - الهيئات الدولية الأهلية ... الخ .

نلاحظ ان الملتقى وتجتمع الهيئات لضمان معظم المنظمات الأساسية الفاعلة على الصعيد الاجتماعي، بالإضافة إلى المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية والذي يضم أهم المؤسسات الرعائية في لبنان.

أسئلة لا بد منها:

من أجل تحديد الأسس العملية لتفعيل الأطر التنسيقية للقطاع الأهلي في لبنان:

اولاً - على صعيد الجمعية : هل تمكنا في جمعياتنا من تمليك الأعضاء المفاهيم المتعلقة بالتنمية والرؤية الشمولية حول الواقع الاجتماعي القائم و كيفية إيجاد السبل لتأمين الحلول ؟

ثانياً - على صعيد الشبكات (أو الأطر التنسيقية) : إن الشبكات التي أنشئت في السنوات الأخيرة هامة جداً، ولكن هل تمكنا من تحويلها إلى مؤسسة أم أنها جزء من "عدة للشغل" تستعمل عند الحاجة؟ وهل هناك مستوى كاف من الوعي لدى القيمين عليها للتضحية بالسلطة الذاتية لصالح العمل المشترك ؟

ثالثاً - على صعيد العلاقة مع الحكومة :

هل هناك وعي لأهمية دور القطاع الأهلي ومعرفة للأسس التي ستبنى عليها مفاهيم المشاركة من قبل القيمين على القطاع العام؟ وهل القطاع الأهلي بلغ مستوى من النضج الكافي يسمح ببناء علاقة عضوية مع الوزارات المعنية ؟ وهل هناك على مستوى القطاع العام اعتراف بدور وطني للهيئات الأهلية ؟

رابعاً - على صعيد الهيئات المانحة :

هل العلاقة معها هي علاقة شراكة أم أن ذهنية " المساعدة " " والمشروع "، وسياسة الاحتواء المبنية على قاعدة من يدفع يقرر، هي السائدة؟ وهل المناخ الدولي يساعد على إنشاء وتعزيز الشبكات بين الهيئات الأهلية محلياً وإقليمياً وعالمياً وبأي اتجاه؟

سنعرض في هذه الدراسة العوامل التي ساعدت في إنشاء التنسيقات، والمعوقات التي تعترضها، و السبل لمواجهة الصعوبات، والآفاق المستقبلية لتفعيل الأطر التنسيقية، والمسار التنموي للهيئات الأهلية، في محاولة للإجابة على التساؤلات التي طرحناها.

4 - أبرز محاولات العمل المشترك:

في لبنان تحتل الهيئات الأهلية المرتبة الأولى في العالم، وبالنسبة لعدد سكانه من حيث أهمية وحجم القطاع الأهلي فيه. وإن إنشاء شبكات الاتصال فيما بين الهيئات الأهلية حديث العهد، إلا أنه يوجد محاولات وتجارب مختلفة، خصوصاً في السنوات الأخيرة، حيث برزت أهمية إنشاء الشبكات، في ظل تنامي دور القطاع الأهلي من ناحية، وما حصل من تفاقم للأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية من ناحية ثانية. كما أن اعتماد سياسة الإصلاح الهيكلي وما يترتب عليها من تراجع في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومات، ومن تشجيع للتخصّصية، كلها عوامل ساهمت في تعزيز دور الهيئات الأهلية في المجتمع والعمل على إنشاء المزيد من الشبكات فيما بينها.

إن العلاقة التي توثقت خلال المدونة بين الهيئات الأهلية لم تكن وليدة هذا الطرف بل هناك محاولات عديدة في العمل المشترك والتنسيق بين الهيئات غير الحكومية، بادرت إلى القيام بها قيادات وهيئات لها حضورها ودورها في ميدان العمل الاجتماعي.

يوجد حالياً في لبنان أكثر من إطار تنسيقي وشبكة للهيئات الأهلية منها: تجمع الهيئات الأهلية الطوعية وملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية والمجلس الوطني للخدمة الاجتماعية واتحاد المعاقين والمجلس النسائي وجمعيات حقوق الإنسان وحركات اللاعنف وتجمع الهيئات المعنية بالطفل وشبكة الهيئات الثقافية وجمعيات البيئة... الخ، هذه الأطر كيف نفعلها؟ قبل الإجابة على هذا السؤال، لنحاول أولاً عرض نبذة عن تاريخ التنسيق الاجتماعي في لبنان.

إن أبرز المحاولات في العمل المشترك قد بدأ في الستينات حين بادرت الحركة الاجتماعية إلى تنسيق العمل بين الهيئات غير الحكومية، فأنشأت :

أ - التنسيقات الاجتماعية المتخصصة .

ولقد شارك في هذه الأنشطة العديد من الهيئات الأهلية المعنية .

ب - المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية :

الذي يضم عشرات الهيئات الأهلية وله عدة نشاطات وأنشئ بمبادرة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ج - لجنة التنسيق بين الجمعيات الأهلية :

وقد شملت حوالي 25 جمعية وقامت بمبادرة من جمعية تنظيم الأسرة .

د - لجنة الطوارئ الصحية الاجتماعية :

(التي أنشئت خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982) بالتعاون مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والمنظمات الدولية والتي أشرفت على المستشفيات الميدانية والمراكز الصحية والمستوصفات وجهاز الدفاع المدني بمبادرة من مؤسسة " عامل " والهيئات الصديقة الأخرى .

هـ - لجنة الطوارئ الصحية والاجتماعية :

التي أنشئت خلال حرب الجبل والضاحية الجنوبية عامي 1983 - 1984 وبالتعاون مع هيئة إنماء الضاحية الحكومية.

و- ملتقى الهيئات الحكومية اللبنانية والأجنبية :

في سبيل التعاون والإنماء وتبادل التجارب بين الأعوام 1985 - 1988، وكانت تتم لقاءات الملتقى في لارنكا قبرص .

وفي السنوات الأخيرة وتنويعاً لسنوات طويلة من العمل المضني والميداني تم إنشاء إطارين أساسيين يضمن أبرز الهيئات الأهلية الفاعلة في لبنان .

ملتقى الهيئات الإنسانية : والذي يضم 12 هيئة (LNF) و تجمع الهيئات الأهلية الطوعية في لبنان : COLLECTIF DES ONG AU LIBAN والذي يضم 14 جمعية لبنانية. وهذا يعني مجموعة من الجمعيات التي لها أكثر من نشاط في أكثر من منطقة جغرافية .

يضاف إلى هذين التجمعين قطاعات أساسية غير حكومية من مؤسسات المجتمع المدني وهي:

1 - تجمع الهيئات الثقافية

2 - المجلس النسائي اللبناني

3- المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية

4 - تجمعات الشبيبة والأندية

5 - النقابات والاتحادات

6 - مؤسسات التعليم العالي والجامعي

7 - جمعيات حقوق الإنسان وحركات اللاعنف

8 - الهيئات البيئية

9 - تجمع هيئات حماية الطفل والاتحاد الوطني لرعاية الطفل

10 - تجمع هيئات المعاقين

11 - المجالس البلدية

12 - الهيئات الدولية غير الحكومية ... الخ

وتجدر الإشارة هنا على صعيد الشبكات في العمل الاجتماعي، إن ملتقى الهيئات الإنسانية وتجمع الهيئات الأهلية يضمن القسم الأكبر من المنظمات الأساسية الفاعلة في المجالين الاجتماعي والإنمائي .

6 - ما هي العوامل التي ساهمت في انشاء التنسيق في لبنان ؟

أولاً - تفاقم الوضع الاقتصادي - الاجتماعي

إن التجارب المشتركة السابقة بين الهيئات الأهلية أكدت على أهمية العمل التنسيقي والتعاوني إلى أن جاءت ظروف الحرب القاسية، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية للناس ؟ لكي تزيد هذا التأكيد أهمية وتفرضه كأمر واقع خلال سنوات المدنة وكضرورة نظراً لضخامة الأعباء الملقاة على عاتق هذه الهيئات، في ظل الشلل الذي أصاب القطاع العام في المجال الاجتماعي، فاضطلعت هذه الهيئات بدورها الطبيعي في تضميد جراح المواطنين وتأمين احتياجاتهم المباشرة.

وبعد اتفاق الطائف وبدء مسيرة السلم الأهلي ، ظهرت النتائج الكارثية لـ 16 عاماً من القتل والتدمير والتهجير، فكان التحدي الكبير لجميع الأطراف المعنية بالشأن العام: الدولة والقطاع الخاص والهيئات الأهلية والمنظمات الدولية - فتولدت في ضوء الواقع المأساوي القائم فناعة مشتركة لدى الجميع بأن كل الجهود والإمكانات المتوفرة لا تنل بي إلا جزءاً " يسيراً " من احتياجات الناس الاقتصادية والاجتماعية، مما ساهم في وضع كل الأطراف أمام مسؤولياتها المباشرة، ومنها الهيئات الأهلية، والتي تميزت خلال الحرب بدورها الطبيعي، فوضعت نفسها أمام تحدي جديد: المساهمة في انماء وتطوير المجتمع، وإن إنشاء الشبكات فيما بينها إحدى الأدوات المهمة من أجل تحقيق هذا الهدف .

ثانياً: بدء مسيرة السلم الأهلي : ضخامة الأعباء الاجتماعية

بعد اتفاق الطائف وبدء مسيرة السلم الأهلي، وظهر النتائج الكارثية لـ 16 عاماً من القتل والتدمير والتهجير، وضعت جميع الأطراف المعنية بالشأن العام: الدولة، القطاع الخاص والهيئات الأهلية والمنظمات الدولية أمام تحد كبير : كيفية معالجة هذا الواقع المأساوي خصوصاً وإن الإمكانيات المتوفرة لا تلبي إلا جزءاً "يسيراً" من احتياجات الناس الاقتصادية والاجتماعية ؟

إن هذه المرحلة، تعتبر محطة مفصلية، وضعت جميع الأطراف أمام مسؤولياتها المباشرة، ومن ضمنها الهيئات الأهلية . ولقد كان إنشاء الشبكات والأطر التنسيقية ، أحد أدوات المواجهة لهذا الواقع الصعب .

ثالثاً: تعزيز روح الشراكة والثقة المتبادلة بين الهيئات الأهلية اللبنانية والهيئات المانحة

إن ظروف الحرب والدور الفعال الذي قامت به الهيئات الأهلية اللبنانية، ساهم في بناء علاقة واضحة وعميقة و متواصلة بين العديد من الهيئات الأهلية اللبنانية وبين هيئات عالمية مانحة، وعزز مفهوم الشراكة PARTENARIAT ، في مجال الطوارئ والتنمية، وأدى إلى تخفيف القلق الموجود عادة لدى ممثلي الجمعيات اللبنانية من انفتاح شركائهم في الهيئات المانحة على هيئات لبنانية أخرى.

كما أن سياسة الانفتاح على أكثر من هيئة محلية، لم يكن مطلباً لبنانياً" فحسب بل بات أيضاً" حاجة للهيئات المانحة في ظل الرواج العالمي لفكرة إنشاء الشبكات الدولية، والطلب الحثيث إلى الشركاء اللبنانيين، إنشاء شبكات مثيلة والانخراط في أطر إقليمية ودولية، ولقد تم بالفعل تأسيس البعض منها كالمنظمات التالية: شبكة المنظمات العربية، شبكة الهيئات غير الحكومية للتنمية، ICVA ، CIVICUS ، EL TALLER ... الخ .

رابعاً : إنشاء الشبكات العالمية

إن إنشاء العديد من الشبكات العالمية أو تعزيز ما كان موجوداً - كما ذكر سابقاً، وبما أن عدداً مهماً من الهيئات الأهلية اللبنانية أعضاء فاعلون في هذه الشبكات، ونظراً" للتشجيع من قبل الهيئات المانحة، من أجل إنشاء الشبكات الوطنية والإقليمية، كلها عوامل ساعدت في بلورة هذه الفكرة ووضعها حيز التنفيذ من قبل الهيئات المعنية.

خامسا: التعاطي الدولي من قبل الحكومات والمنظمات الدولية مع الهيئات الأهلية .

إن المطالبة الحثيثة من قبل المسؤولين في القطاع العام ومن ممثلي منظمات الأمم المتحدة إلى الهيئات الأهلية تنظيم صفوفها في سبيل التعاون ووضع برامج مشتركة على صعيدي الإغاثة والتنمية. إن هذا الطرح على إيجابيته الظاهرة، كان يرمي البعض من خلاله إظهار الهيئات الأهلية ، مشرذمة ومتنافرة، وبالتالي التشكيك في صدقيتها ، مما شكل حافزا" لدى هذه الهيئات لرفع درجة التنسيق فيما بينها عبر إنشاء شبكات الاتصال وانتداب ممثلين عنها يتحدثون باسمها مع مختلف القطاعات.

سادسا: القطبية الأحادية للنظام العالمي الجديد .

إن انتهاء الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية، أدى إلى إنشاء شبكات إقليمية بين العديد من الدول داخل ما يسمى بالقرية الكونية LE VILLAGE PLANETAIRE والتي تعززت مع سهولة الاتصالات والمواصلات، هذه العوامل أيضا سهلت إنشاء الشبكات على كل الصعد المحلية والإقليمية والدولية بين الهيئات الأهلية .

سابعا: ارتفاع درجة وعي المسؤولين عن القطاع الأهلي، وتعزيز دور الهيئات غير

الحكومية:

لقد تمكن القيمون على الشبكات من اختيار ممثلين عنهم في الهيئات المشتركة، وهذا يحصل لأول مرة في تاريخ العمل الأهلي، إذ تم تسمية ممثلين عن الهيئات الأهلية في: (المجلس الأعلى للصحة، في برنامج الرعاية الصحية، برنامج الصحة المدرسية، الهيئة الوطنية للمعاقين، المجلس الأعلى للطفولة، إلى مؤتمرات الأمم المتحدة في القاهرة وكوبنهاغن وبيجينغ واسطنبول..الخ) ، إلى المشاركة في التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ: الاعتداءات الإسرائيلية في تموز 1993 و نيسان 1996. وعقد مؤتمر برمانا وإنشاء لجنة متابعة لإدارة الكوارث ... الخ .

ولقد استطاعت الهيئات الأهلية تجاوز عقدة التمثيل فيما بينها: ليس المهم من يمثل القطاع الأهلي فالأهم أن يكون ممثلا" بأحد الأطراف من الهيئات الأهلية، وهذه خطوة نوعية على صعيد العمل المشترك .

ولقد برزت أيضاً " حالة التنسيق فيما بين الهيئات الأهلية اللبنانية والتعاون مع الحكومة والمؤسسات الدولية، كحالة رائدة على الصعيد العربي، ومارست الهيئات الأهلية تجارب طليعية، منها على سبيل المثال :

- اللقاء الإقليمي التحضيري لقمة كوبنهاغن في عاليه وبيروت وإنشاء شبكة عربية للهيئات الأهلية.
- برنامج التدريب المشترك بين التجمع و الملتقى IMTI ... الخ .

V – ما هي المعوقات في وجه التنسيق ؟

على صعيد الهيئات الأهلية:

إن العمل الاجتماعي هو عبارة عن جمع للطاقات العاملة الفردية والجماعية والذي يجب أن يعتمد على النظرة الوظيفية المهنية في المؤسسة أو أي أن يكون الجميع قيادات وهيئات في خدمة الفكرة أو المشروع وليس في خدمة الشخص أو الفرد، إلا أن مجتمعاتنا لم تتعود حتى الآن على العمل بروح الفريق، ولا تزال العقلية العشائرية والاعتماد على الفرد هي السمة الغالبة في بلاد العالم الثالث ومن ضمنها لبنان. ولقد ازدهرت هذه العقلية خلال فترة الاقتتال الأهلي ولم تبقى فقط في الأرياف بل غزت المدينة حيث ترسخت علاقات الانتماء والولاء على حساب البنى المؤسسية الوظيفية، وإن هذه العقلية ليست قائمة باتجاه واحد بل في الاتجاهين فالقاعدة قد تعودت على الحاجة إلى قائد حيث تهيمن عقلية المريسة "BOSSISME" إن هذه العقلية السائدة في مجتمعنا تنعكس على أي تعاون أو تنسيق حتى داخل المؤسسة الواحدة حيث تبرز وجهتان في العمل الاجتماعي :

1. نوع من جمعيات كبيرة (إمبراطوريات) لها شعاراتها وإعلامها وأدبياتها ومتميزة بمرجسية ذاتية. في مقابل هذه الجمعيات الكبيرة (إمبراطوريات) يتولد لدى الجمعيات الصغيرة الشعور بعدم القدرة على تقديم إنجازات أساسية قياساً على الجمعيات الكبيرة تنشأ عندها عقدة سوء الإدارة أو الاضطهاد من قبل هذه الهيئات أو من قبل الدولة وقد يحدث أن تتحالف مجموعة من الهيئات وتشكل إطاراً "تنسيقياً" فتنشأ إطاراً "آخر" في المقابل مع ذات المرجسية، ويبرز في العمل الاجتماعي كما في السياسي نوع من الصراع على مناطق نفوذ (وأحياناً) يتم الاتفاق على اقتسام مناطق النفوذ) ويتم التعبير عن هذا الصراع بأشكال مختلفة : طائفية أو

مناطقية أو حزبية ..الخ، فالعلة في العمل الاجتماعي علاقته بالواقع الطائفي وعدم تبلور شخصية المواطن قبل الطائفة أو العائلة أو العشيرة أو المنطقة¹.

2. إن إنشاء الشبكات يقتضي تقديم تضحيات من الهيئات الأهلية وخصوصاً من قياداتها، على حساب الذات ولصالح العمل المشترك. إنها عملية مؤلمة، لها علاقة بلعبة السلطة ويجب أن يكون عنوانها العطاء وليس فقط الأخذ أي عملية باتجاهين وليس باتجاه واحد. ونظراً لبروز الذاتية الموجودة أساساً داخل كل جمعية، تبرز أيضاً في التعاطي مع الآخرين إلا أننا في لبنان كما في باقي بلدان العالم الثالث لا يزال الاعتماد على الفرد هو السمة الغالبة وهذا ينعكس في كل مجالات العمل.

3. الصعوبات الذاتية التي تعاني منها الهيئات الأهلية في الانتقال إلى مرحلة ما بعد الحرب من الإغاثة والطوارئ إلى برامج التنمية.

4. **ضعف التمويل** : إن تراجع المساعدات للبنان بعد انتهاء مرحلة الحرب (باستثناء الجنوب والبقاع الغربي) يولد صعوبات لدى الهيئات الأهلية خصوصاً تلك غير المرتبطة بالسلطة القائمة أو بممثلي الطوائف و الملتزمة بحقوق الإنسان والساعية لتنمية قدراته بمعزل عن انتماؤه السياسي أو الديني والجغرافي، تعاني حالياً من ضعف في التمويل المطلوب لإنجاز عملية التحول من الطوارئ إلى التنمية.

5. إن التمويل والمساعدات التي تصل إلى لبنان من الهيئات المانحة تخصص بشكل أساسي لإنجاز الدراسات والتدريب والتأهيل فقط وليس لتقوية القدرات الذاتية للجمعيات وللشبكات

• على صعيد الجمعية :

الكل يتحدث عن التنسيق، فيما يتجاوز جمعيته، والواقع أن التنسيق الفعلي يكون داخل كل جمعية، وفي كل مركز، وعبر كل نشاط ومن هنا تكون البداية العملية لأي تنسيق، وعندما نعي ذلك ونطبقه، يكون التنسيق راسخاً وقوياً وشاملاً في مختلف المجالات. فما هو المطلوب على صعيد الجمعية ؟

• ومن المعوقات في القطاع الأهلي وفي الأطر التنسيقية

• وما هو متعلق بالرؤية حول الانتقال من الطوارئ إلى التنمية. وما متعلق بالكادر الوسيط بالنسبة للكفاءة والكفاية (الالتزام والإمكانات) .

¹ راجع دراسة للباحث عن دور الهيئات الأهلية.

لقد تبين من دراسة أجراها تجمع الهيئات الأهلية بمبادرة من مجلس كنائس الشرق الأوسط ، وأشرف عليها كل من الدكتور انطوان حداد والسيدة زينة علي ادم ، إن أهم الثغرات الموجودة من خلال دراسة أجريت حول تسع جمعيات أعضاء في التجمع الهيئات الأهلية ، هي أن أعضاء الهيئات الأهلية بدأت تألف أدبيات التنمية وأنه يوجد نجاح ملموس في مجال الخدمات الصحية الاجتماعية ولكن تبقى المشكلة الأساسية في كيفية ممارسة العملية التنموية في المجتمع المحلي وعبر الناس و معهم .

والثغرة الثانية الأساسية، هي عدم توفر الكفاءة المطلوبة لدى الكادر الوسيط في الجمعية لكي يمارس دوره في نقل ما تم التخطيط له إلى الحيز الفعلي، والذقص في تقديم البديل المادي الكافي لهذا النوع من الكوادر لكي يستطيع أن ينصرف بشكل كلي إلى ممارسة عمله في البرامج التنموية.

- إن إنشاء الشبكات : هل هي وسيلة لتحديد الحاجات و السعي لتلبيتها بالتعاون مع باقي الهيئات الأهلية والوزارات المعنية عبر بلورة سياسة وطنية إنمائية شاملة ؟ أم هي جزء من عدة الشغل و الدخول في موضوعة الشبكات ، و تحضير الخطاب و المشاريع التي تطلبها الهيئات المانحة ؟

• على صعيد الهيئات الاهلية : من الثغرات

يوجد بعض القيمين على الجمعيات الذين لا يكون من طرح خطاب جهوي والتسامي فوق الحساسيات والأمر الطبيعية، و لكن في أول تجربة و مع أول مسؤولية يتسلمونها بإطار تنسيقي تكون الممارسة على أشدها من الفئوية، وان هذا يحصل بنظرنا، لأسباب مختلفة منها عدم تعودنا على العمل الجهوي والذاتية الموجودة فينا ولكن يخضع هذا بنظرنا إلى المشاكل والصراعات الموجودة داخل كل جمعية والتي تؤدي إلى محاولات تحسين موازين القوى الداخلية بالاستعانة بالعوامل الخارجية وعلى حساب العمل المشترك. وتؤدي إلى إضعاف الأطر التنسيقية وتهديد مسيرتها.

على صعيد الدولة

1. إن خطة النهوض الاقتصادي التي وضعتها الحكومة منذ حوالي خمس سنوات، لا تربط بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي وبالتالي غياب سياسة اجتماعية لبلد خارج من الحرب ومثقل بنتائجها الكبيرة ، مما ساهم ويساهم في إفقار الأكثرية الساحقة من اللبنانيين ويزيد من

أعداد الفئات المهمشة وبالتالي زيادة الأعباء على الهيئات الأهلية ويؤدي إلى توتر العلاقة بينها وبين جمهورها الذي يئن وهي غير قادرة على الاستجابة لطلباته .

2. إن عدم توفر الإحصاءات والمعلومات الدقيقة في لبنان مما ينتج عنه عدم التمكن من وضع سياسة وطنية إنمائية شاملة يحدد من خلالها دور كل جهة من حكومة وهيئات أهلية وخاصة دولية ، مما يديم الإزدواجية في المشاريع وهدر الطاقات وبعثرة الجهود وتكرار لنفس الأنشطة وعدم تأمين متطلبات الناس في حدودها الدنيا .

3. إن التمييز من قبل القطاع العام بين جمعية وأخرى ، ينعكس على العلاقة الداخلية بين الشبكات، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع المساعدات والأدوار واتخاذ المواقف من السياسة الاجتماعية والإنمائية للحكومة .

على صعيد الهيئات المانحة

1. إن بعض المنظمات الدولية التي تتفد برامجها مباشرة، لا يروق لها وجود شبكات قومية للهيئات الأهلية تراقب وتحاسب . لذلك نرى البعض منها يعمل على إشاعة أجواء التشكيك حول دور الهيئات الأهلية وعن غياب التنسيق بينها وبالتالي إضعاف دورها .

2. استمرار العديد من الهيئات المانحة في التعاطي بذهنية "المشروع" "والمساعدة" الموروثة عن الاستعمار بدل التعاطي بروح الشراكة PARTENARIAT أي أن نتشارك فيما بيننا كل حسب إمكانياته وتوجهاته من أجل توفير التنمية والسلام والعدالة الاجتماعية .

3. اتخاذ القرارات السريعة في البلاد المانحة بالتوجه في مساعدة الشبكات وليس الجمعيات ، مما يدفع الهيئات الأهلية المحلية الإسراع في إنشاء الشبكات غير المبذبة على قواعد صلبة من أجل الحصول على المساعدات . وهذا يؤكّد مرة جديدة استمرار التبعية والتحاق الجنوب بالشمال .

4. في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية نشهد تراجع لحجم المساعدات من قبل الهيئات المانحة للهيئات الأهلية. تخصص الجزء الأكبر من المساعدات على إنجاز الدورات وإقامة المؤتمرات وبرامج التدريب والتأهيل وليس العمل على تقوية القدرات الذاتية لكل جمعية وللشبكات القائمة في سبيل بناء مجتمع مدني ديمقراطي وتعزيز برامج التنمية الذاتية .

8 - كيف يتم التغلب على الصعوبات في إنشاء الاطر التنسيقية ؟

إن العوامل الأساسية التي تساعد في محاولة التغلب على الصعوبات في تنظيم الشبكات هي التالية :

1 - ازدياد الوعي الاجتماعي والإنساني .

إن تفاقم الأوضاع الاقتصادية، في ظل ظروف الحرب الصعبة وضخامة الأعباء الملقاة على عاتق القطاعين العام والخاص والهيئات الأهلية، ساهم في تعاظم الوعي الاجتماعي والإنساني لدى فئات واسعة من اللبنانيين الذين التزموا بالعمل الاجتماعي. ومع بدء مسيرة السلم الأهلي وبروز النتائج الكارثية لـ 16 عاما" من القتل والدمار والتهجير . وضعت جميع الأطراف المعنية بالشأن العام (ومنها الهيئات الأهلية) أمام مسؤولياتها . حيث تولد قناعة مشتركة بأن جهود كل الأطراف وإمكاناتها مجتمعة ، ليس بمقدورها تلبية إلا جزء بسيط من متطلبات الناس المعيشية مما ساعد في تعزيز الشعور بالمسؤولية عند الهيئات الأهلية والتي تميزت بدورها الطليعي خلال سنوات المدنة فوضعت نفسها مجددا" امام تحد جديد : المشاركة في انماء وتطوير المجتمع . وان انشاء الشبكات وسيلة اساسية في سبيل تحقيق هذا الهدف

2 - توفير آليات تنظيمية تخفف الحساسيات وتعزز العمل المشترك بين الهيئات الأهلية .

لقد تم التوافق بين الهيئات الأهلية المنضوية في الشبكات على إيجاد آلية تنظيمية تتسجم مع الواقع وتساعد في تطوير العمل المشترك . فبعض الشبكات تجنب إستعمال كلمة " رئيس " للمسؤول الأول ، وأستعيز عذها بكلمة منسق عام و في مرحلة لاحقة إنشاء هيئة تنفيذية مؤلفة من عدة منسقين وبالتالي توزيع المسؤوليات بشكل شبه متساوي وتكليف كل جمعية مسؤولية لجنة اختصاص وأن تكون هذه المسؤوليات دورية . ومحاولة توزيع المهام بشكل تكاملي وحسب إختصاص كل جمعية . فعلى صعيد تجمع الهيئات الأهلية التطوعية على سبيل المثال كلفت الحركة الإجتماعية في دورات تأهيل الكوادر كما كلفت النجدة الشعبية في برنا مج الصحة المدرسية كذلك مجلس الكنائس في تقويم عملية الإنتقال من الطوارئ والإغاثة الى التنمية والخ..

3 - الانخراط في هيئات دولية وشبكات عالمية .

إن بروز العديد من الشبكات الدولية وإنتماء العديد من الهيئات الأهلية اللبنانية لهذه الشبكات (EL - TALLER - ICVA - CIVICUS) ، المنظمات الأهلية في الأمم المتحدة ، المنظمات الأهلية العربية ... الخ . (وعقد مؤتمرات القمة حول الأرض والبيئة في ريو دي جنيرو والتنمية والسكان في القاهرة والتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن و المرأة في بكين) . كلها عوامل ساهمت في إيجاد مناخ مشجع للتغلب على الصعوبات في إنشاء الشبكات وبروز مصلحة مشتركة للعمل الجماعي خصوصا وإن الهيئات المانحة تدعم هذا التوجه .

4 - بلورة برامج مشتركة بين الهيئات الأهلية وبالتعاون مع القطاع العام .

إن إنجاز مشاريع مشتركة فيما بين الهيئات الأهلية (دورة تعزيز القدرات الذاتية لجمعيات تجمع الهيئات الأهلية بالتعاون مع سياد CEAD الكندية ، برامج التأهيل للهيئات الأهلية و IMTI و وكالة التنمية الدولية الكندية ACDI ... الخ) أو توقيع عقود مع الوزارات المعنية كبرنامج الصحة المدرسية بين وزارة الصحة وتجمع الهيئات الأهلية، وبرنامج الأدوية المزمدة بين وزارة الصحة وجمعية الشبان المسيحيين ، كذلك العقود بين وزارة الشؤون الاجتماعية وجمعيات مختلفة ... الخ .

كلها عوامل ساهمت في تجاوز ذاتية كل هيئة نحو آفاق العمل المشترك في سبيل إنماء وتطوير المجتمع .

ثقافة الحوار في لبنان وتشجيع الهيئات المانحة :

إن جو الحرية النسبي الموجود في لبنان والدور الكبير للقطاع الأهلي على الصعيد الوطني ساهم في بلورة مفهوم ثقافة الحوار بين الهيئات الأهلية وساعد على تجاوز الكثير من المطبات وتعزيز سبل الحوار بالرغم من الاختلاف في وجهات النظر والاجتهاد والتنافس في العمل والمصالح والسلطة ... الخ .

كما إن ميل الهيئات المانحة كما الوزارات المعنية التعاطي مع الشبكات وليس الجمعيات كل على حدة ونظرا " لأهمية التمويل خصوصا " في هذه المرحلة من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هذا الوضع عزز ذهنية ثقافة الحوار والشعور بالمسؤولية (وخير المثال على ذلك مشروع التدريب والتأهيل للهيئات الأهلية الذي تموله الـ ACDI الوكالة الكندية للتنمية ... الخ و الذي كان تجربة مهمة في اختبار المدى الذي وصلت إليه عملية التنسيق وإنشاء الشبكات للقطاع الأهلي) .

2 - على صعيد الدولة وجود مسؤولين في الدولة يشجعون القطاع الأهلي

يوجد رغبة طبيعية لدى الحكومة أن تستعيد دورها الذي فقدته خلال الحرب وهذا التوجه قد أقرت به الهيئات الأهلية إذ اعترفت أن القطاع العام هو المسد وول أساسا عن شؤون المواطنين والهيئات الأهلية هي قوة مشاركة وضاعطة في بلورة السياسات الإنمائية الوطنية والعمل على تنفيذها بشكل تكاملي ومتفاعل عبر تعزيز وتطوير المجتمع المدني خصوصا وأنه يوجد في صفوف القطاعين العام والأهلي من يتعاطى بذهنية: إما الدولة وإما القطاع الأهلي هكذا / أو الاما/ أو ولكن لغة الحوار باتت سائدة عبر ثقافة الحوار خصوصا وإن الأعباء الملقاة على عاتق الجميع ضخمة والكل عاجز عن إدعاء تلبيتها مما شجع أيضا العمل المشترك وإن وجود مسد وولين في القطاع بين العام والأهلي يؤمن —ون بالحد—وار مع الاختلاف (كوزير الصحة السابق على سبيل المثال) يتفهمون أهمية دور القطاع الأهلي إذ أننا أنجزنا مع وزارة الصحة برامج مشتركة ونعمل على تنفيذ المزيد منها خصوصا في مجال الرعاية الصحية الأولية . ومن مشاريع الهيئات المشتركة بين القطاع العام والهيئات الأهلية التي أنشئت في السنوات الأخيرة الذي يراها الوزير المختص ويشارك فيها عدة ممثلين عن القطاع الأهلي خصوصا ممثلين عن تجمع الهيئات الأهلية COLLECTIF DES ONG'S وملتقى الهيئات الإنسانية (LNF) ما يلي :

1 - الهيئة الوطنية لرعاية شؤون المعاقين برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية

2 - المجلس الأعلى للصحة برئاسة وزير الصحة العامة

3 - المجلس الأعلى للطفولة

4 - اللجنة الوطنية للصحة المدرسية

5 - المجلس الإقتصادي الإجتماعي (قيد الإنجاز)

6 - لجنة حماية حقوق الطفل

7 - اللجان الوطنية للإعداد والمشاركة في مؤتمرات القمم التالية :

◊ التنمية والسكان في القاهرة

◊ التنمية الإجتماعية في كوبنهاغن

◊ قمة المرأة في بيجين

8 - اللجنة الوطنية لإحياء الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة بالإضافة الى هيئات

أخرى متعددة وأخرى قيد الإنشاء .

وهنا تجدر الإشارة إلى درجة فعالية هذه الهيئات المشتركة لا تزال متفاوتة ، ولازلنا بحاجة الى جهد من الجميع لترسيخ وجودها وتعزيز دورها والإشراك الفعلي للقطاع الأهلي في البرمجة والتنفيذ للخطط الموضوعية.

3 - على صعيد الهيئات المانحة

بعد حرب الخليج والتي أدت فيما أدت اليه من أزمة إقتصادية عالمية والتي صادف وقوعها ، البدء في مسيرة السلم الأهلي في لبنان ، مما ساعد في تراجع حجم المساعدات التي تقدمها الهيئات المانحة للدولة وللجمعيات.

لم يصل الى لبنان من مساعدات من الدول والهيئات الصديقة والشقيقة إلا النذر القليل . مما فاقم الأزمة الإقتصادية والإجتماعية، في ظل غياب سياسة إجتماعية وطنية. هذا الوضع يزيد من ضغوطات الناس على الدولة وعلى الهيئات الأهلية من أجل تلبية حاجاتهم المباشرة الصحية والإجتماعية والتربوية والسكنية والمعيشية والبيئية..الخ. إن تشجيع إنشاء الشبكات من قبل الهيئات المانحة والمساعدة في إجراء عملية تقويم لدور الهيئات ووضع خطط إستراتيجية ، كما إن طرح مساعدة الشبكات من قبل المانحين بدل الجمعيات شجع كل جمعية على الإنخراط في شبكة معينة ولقد تمكن العديد من الهيئات من الإنطلاق في عملية التنمية من خلال البرامج التي وضعتها. إلا إن المشكلة تبقى قائمة مع الهيئات التي لا تزال تعاني من شح في المساعدات محليا" ودوليا". وهذا ما يحتاج الى خطة من أجل دعم الهيئات الأهلية والشبكات التي جعلت من الإنسان : المحرك والهدف لأي عملية تنموية بمعزل عن الانتماء الطائفي او الجغرافي او السياسي.

9 - آفاق المستقبل للأطراف التنسيقية:

1 - مرحلة ما بعد الحرب : التحول من الإغاثة و الطوارئ الى التنمية وإدخال مفاهيم جديدة لدى الهيئات الأهلية ولدى الحكومة .

لقد أنجزت الهيئات الأهلية ، في مرحلة ما بعد الحرب ، خطوات إيجابية في التعاطي مع الواقع الجديد في لبنان أي الإنتقال من حالة الطوارئ والإغاثة الى برامج التنمية . وفي هذا السياق ، قامت عدة جمعيات و بالتعاون مع منظمات دولية بإجراء عملية تقويم لدورها، ومن ثم وضع خطة مستقبلية عمادها التوجه التالي :

تقسيم العمل الاجتماعي الى قسمين .

1 - قسم الخدمات :

وتعني مراكز الخدمات الصحية الاجتماعية والتي يفترض أن تؤمن لنفسها إستمرارية عبر خطة إكتفاء ذاتي ، يؤمنها المستفيدون من هذه الخدمات والمجتمع المحلي ، وهذه نظرة جديدة للعمل الاجتماعي تركز على رفض مجانية الخدمات والتعود على الإتكالية بل مشاركة من قبل الأهالي تحت شعار " خدمة أفضل ولكن بكلفة أقل MIEUX MAIS MOINS CHER " . ولقد أحرزت معظم الهيئات الأهلية تقدما كبيرا في إعتداد سياسة الإكتفاء الذاتي وتطوير نوعية الخدمات ساهم في بلورتها تفاقم الأزمة الإقتصادية و تراجع المساعدات الخارجية .

2 - برامج التنمية:

- تحاول معظم الجمعيات مباشرة أو من خلال الشبكات أو بالتعاون مع الوزارات المعدنية والمنظمات الدولية وضع برامج تنموية تمتد لعدة سنوات وتعتمد على التوجهات التالية :
- أ - التركيز على الإنسان المحرك والهدف في الإنماء ، والعمل على توفير الحقوق الأساسية للمواطنين في الحرية والتعليم والصحة والسكن والأمن والعدالة الاجتماعية .
 - ب - مشاركة المرأة في التنمية
 - ج - حماية البيئة
 - د - تعزيز دور الشباب
 - هـ - الإهتمام أكثر فأكثر بالفئات الأكثر حاجة أو المهمشة : (إيتام - معوقين - مهجرين ... الخ .)

إن هذا التوجه على أهميته لا يزال يعتوره الكثير من الصعوبات ، فالجمعيات والشبكات التي تسعى لرفع إنتاجها في مشاريع الخدمات للوصول الى الإكتفاء الذاتي تصطدم بالظروف المادية الصعبة للناس والتي تحتاج الى من يمد لها يد المساعدة . كما إن تراجع المساعدات

الخارجية، يؤدي الى عدم توفير التمويل الضروري لتنفيذ برامج التنمية . وهنا نذع في موضوع الأولوية لماذا : الخدمات أم التنمية أم الإثنيين معا ؟ وبالتأكيد وبالرغم من الصعوبات الموجودة فخيرنا واضح الاثنان معا .

على صعيد الهيئات الاهلية:

ان الواقع يؤكد بان خطط النمو - لا التنمية - تنقرر بين الحكومة و رجال الاقتصاد و المراكز المالية و الاقتصادية الدولية مما يعني تهميشا" لدور المجتمع المدني . من هنا على الهيئات الاهلية ان تتحمل الدور البناء في اعادة صياغة الاحتياجات التنموية ضمن اسس و مبادئ معينة تقوم على: 1- معالجة الآثار السلبية للنمو السائد ، 2- إمكانية اختراق نموذج النمو الاقتصادي المطروح ، جزئيا" أو حتى قطاعيا" (كالصحة على سبيل المثال) و محاولة التأثير على السياسات الأساسية . هذه الاهداف لا يمكن تحقيقها الا عبر اعادة تفعيل المجتمع المدني بحيث يشكل أداة ضغط (ADVOCY AND LOBBING) قادرة على التأثير على السياسة الرسمية و الاهم ، على اعادة رسم و تعديل استراتيجيات هذه السياسة لخدمة كافة المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الجغرافي أو المناطقي أو العقائدي أو الديني.

كما يستدعي هذا رؤية واضحة و شمولية للتنمية ، اضافة الى قيام ميثاق تعاون فيما بين الهيئات الأهلية و مختلف بني المجتمع المدني ، تتوزع فيه الادوار ، مما يؤدي الى خلق انماط متعددة من التكامل مع قوى المجتمع المدني الأخرى .

هذه الناحية -التي يجب النظر اليها كقناة أساسية لتفعيل المجتمع المدني و إحداث خروقات على المستوى السياسي -لا تتخذ اليوم الأهمية المطلوبة كما هو الحال في مسألة التنسيق بين النقابات و باقي القطاعات ...

و اذا كانت التنمية بمفهومها الجديد تتطلب تخطيطا" واعيا" " فهي - كونها مسؤولية كل افراد المجتمع - تتطلب قناعة و التزاما" فكريا" بالسعي و العمل على تعديل "المخلفات القديمة" لتحقيق الصالح العام .

انطلاقا" من هذه القنوات ، تشترط اليوم مسألة تحقيق التنمية ، مواصفات معينة في مؤسسات العمل الأهلي منها :

◊ على مستوى الداخل :

ان تمتع هذه المؤسسات بأهلية داخلية بمعنى أن يكون عضو الهيئة الأهلية ملتزماً بمبادئ التنمية ، و ان تسعى هذه المؤسسات ضمن أولوياتها الى توفير الديمقراطية و الشفافية و المشاركة و الإستقلالية و ذلك عبر اعتماد استراتيجيتين أساسيتين: **تمليك** الأعضاء العاملين الرؤية التنموية و إشراكهم في عمل ميداني في هذا الإتجاه و **تمكين** العاملين أي الإستفادة من الطاقات المتوفرة محلياً و دعم المبادرات الفردية و العامة و تمهيتها لتكوين قيادات محلية.

◊ على مستوى الخارج :

وهنا ، نتطرق الى نوعين من العلاقة :

I. العلاقة مع الناس: و في هذا السياق ، يقتصر نشاط الهيئات الأهلية بالدرجة الأولى على المستوى المحلي ، و قد يتعداه - عند فاعلية هذه الهيئات - ليشمل المستوى الوطني . انما، على الهيئات الأهلية ان تعي دوماً الى ان دورها يكتمل بمشاركة الناس لا بالحلول محلهم. من هنا يكون الدور غير تمثيلي ، قوامه المصادقية و الالتزام بالمسار التنموي من موقع غير محايد يعبر عن مصالح الناس.

II. العلاقة مع القوى الأخرى الضاغطة في المجتمع المدني و نعني بها العلاقة مع النقابات، و الاتحادات المهنية ، و الأحزاب و البلديات و المجالس والقيادات المحلية و النوادي و المؤسسات الخدمانية الحكومية، و غيرها من دينية و طائفية (كالعائلات و العشائر...)، و الاتحادات الاقتصادية و الجامعات ..

واخيراً " يبقى السؤال الاساسي :

هل الهيئات الأهلية هي أداة للتغيير أم مساعدة على التغيير ؟ هل تعمل على التغيير السياسي أم تلعب دوراً سياسياً ؟

من هنا يتحدد الدور في العملية التنموية - و لكن في كلتي الحالتين فإن دور هذه الهيئات يشكل مدخلاً لقضية التنمية.

• اننا نعتقد ، بعكس ما يظن البعض منا ، و بالرغم من المؤشرات السلبية المتعلقة بتطور العملية الديمقراطية و تفعيل دور المجتمع المدني ، ان الهيئات ستتمو اكثر و اكثر في لبنان و في باقي الدول من العالم و هذا يعود نظرنا الى طبيعة التوجه الدولي حالياً ، و من خلال تطبيق التوجه النيوليبرالي في اعتماد ساسية التكليف الهيكلي و الذي يقتضي التخلص من عبء القطاع العام و التخصيص و ضبط الاجور و زيادة الرسوم و فتح الاسواق و ضبط

الاجور و تخف يض الضرائب على رأس المال الكبير ، ان ذلك يسد تنبعه ، ازدياد التفاوت الاجتماعي وزوال دولة الرعاية ، و بالتالي تفاقم للازمة الاجتماعية القائمة حاليا" ، مما سيدفع جميع الجهات المعنية باعتماد الهيئات الاهلية ، كما هو حاصل في الدول المتقدمة و العديد من الدول النامية لمواجهة الازمة الاجتماعية ، و هذا بالتأكيد توجه خاطيء الا انه موجود حاليا". و هناك اعتقاد لدى بعض المحللين ، بأن عملية السلام في المنطقة المتعثرة حاليا" ، ستصل الى نهاياتها مما سيؤدي الى تدفق اموال كبيرة الى لبنان ، وسيكون نصيب الهيئات الاهلية وفيرا" منها ، و حتى قد لا تكون قادرة على استيعاب الميزانيات المرتقبة ، بالتأكيد هذه وجهة نظر خاضعة للنقاش .

• الهيئات الاهلية : هل هي ادوات للتغيير ام هي مسؤولة عن التغيير ؟

في ظل ترا جع دور الايدلوجيات هناك من يحاول الهيئات الاهلية ان يمارس العملية التغييرية ، ، انه موضوع نقاشي ، يمكن ان نتوسع به كثيرا" .

- وضع آليات محددة لمتابعة خطط عمل قمم الامم المتحدة في كل من ريو والقاهرة وكوبنهاغن وبيجينغ واسطنبول ، على الصعيد الاهلية والحكومية والدولية ، وهذا يساعد كثيرا" في تعزيز الاطر التنسيقية اذ تكون المتابعة ، حول قضايا محددة والعمل المشترك حول مهام واضحة المعالم.

◊ على صعيد الجمعية:

و عي للقضايا المطروحة ورؤيا حول الحلول المطلوبة على الصعيد الوطني ، واعتبار ان الدولة هي المسؤولة اولا" عن شؤون المواطنين وان الهيئات الاهلية لها دور مشارك وتكاملي وتشكل قوة ضاغطة من اجل تصويب المسار الاجتماعي والتنمية العام.

◊ في ظل الاطر التنسيقية الموجودة:

ان تعتمد كل جمعية عضو في كل شبكة الى قيادة نشاط ، تتميز في انجازه على صعيد الجمعية ، وان يكون عملها بدل ان ينحصر في الجمعية ان يشمل شبكة او اكثر ، وان شرك اعضاء الجمعيات وتجنب الاستئثار بالدور للذات ، وبالتالي يمكن ان تقتصد في الوقت و تقوم كل جمعية بنفس النشاط التي تهتم به بالاساس ، ذلك على صعيد اكبر واكثر شمولية.

◊ إنشاء آليات من ضمن الاطر الموجود وبشكل مشترك لمتابعة تنفيذ توصيات قمم الامم المتحدة.

◊ العلاقة مع الدولة:

العمل على بلورة سياسة وطنية انمائية شاملة يحدد من خلال دور كل طرف.

◊ العلاقة مع الدول المانحة:

التركيز على الشراكة Partinariat وليس اعتماد ذهنية " المساعدة" والمشروع.

◊ العمل الاهلي :

- الخدمات : اهمية هذا النوع من العمل ومواجهة الذهنية التي تتحسس بأهمية الخدمات خصوصا" في ظل الازمة الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي بثقلها على كواهل الاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني ولكن في ظل الشعار التالي:

- البرامج التنموية:

التمكن من الانتقال من ذهنية الطوارئ والاغاثة والخدمات الى رحاب التنمية، والشراكة مع الناس و عبرهم وليس العمل لهم فقط ، بل معهم، انها عملية صعبة ومعقدة إلا انها التحدي الفعلي الذي يجب ان نواجهه ، فهل نحن في مستوى هذا التحدي؟
محاولة تجاوز الأشخاص والجمعية نحو المؤسسة الجامعة:

إنشاء قيادة جماعية على أن تفقد كل جمعية الشبكة في المجال الذي تتميز به. وتبرز هنا تجربة تجميع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، إذ تم خوض تجربة في العام 1995 عبر إناطة مسؤولية التدريب وتنمية القدرات البشرية للحركة الاجتماعية، الصحة المدرسية لجمعية النجدة الشعبية اللبنانية والبيئة لجمعية الإسعاف الشعبي ... الخ.
وهذا ما أتاح تجنب إضاعة الوقت، فنفس العمل الذي تقوم به الجمعية، يتوسع لعدة جمعيات ، شريطة الحرص على تمثيل الجميع و عدم الاستئثار الذاتي .
• ان العمل المشترك يحتاج لتضحية . انها عملية مؤلمة
بدل ان تكون في جمعيتك ، فأنت عضو في اطار مشترك .

10 - على صعيد الشبكات:

إن سياسة التصحيح الهيكلي المعتمدة حاليا" والتي تقتضي إضعاف الدور الإجتماعي للدولة والى تعزيز الخضخضة ، ستؤدي الى زيادة حجم الفئات المهمشة في المجتمع. مما سيضعف من مهمات الهيئات الأهلية والشبكات و سيساهم في تعاظم دورها في المستقبل . من هنا

يتوجب علينا في الجمعيات وفي الشبكات أن نطرح على أنفسنا مجدداً "تحديد الدور المستقبلي للهيئات الأهلية والتي ينصب لها فحاً" لكي تحل مكان الدولة في بعض مجال الخدمات .

فالسؤال الذي يجب أن نطرحه هو إعادة تعريف الهيئة الأهلية وتحديد علاقتها بالحكومة و مع المنظمات الدولية .

وما هو الدور الذي ستضطلع به ؟

هل ستكون أداة تنفيذ في يد الحكومة كما هو الحال في العديد من الدول ، أم ستكون قوة ضاغطة من أجل تصويب سياسة الحكومة ؟

إننا مدعوون جميعاً للإجابة على هذه الأسئلة ، خصداً "جمعيات وشبكات دول الشمال والتي يأتي تمويلها بشكل أساسي من حكوماتها ، كما إننا ندعو الشبكات الدولية والإقتصادية والإقليمية والوطنية

EL - TALLER , ICVA , CIVICUS , COLLECTIF , FORM , COLLECTIF DES ONG'S ARABE ... الخ.

أن تقوم أوضاعها ، خصوصاً في بلدان الشمال وأن تضغط على حكوماتها من أجل تصويب سياساتها ليس فقط داخل بلدها بل لدى شعوب بلدان الجنوب . كما إن الهيئات الأهلية في الشمال يجب أن تعمل على تعزيز روح الشراكة **PARTENARIAT** بين هيئات الشمال والجنوب وخصوصاً عبر الشبكات في سبيل تطوير برامج التنمية المستدامة .

إن عملية إنشاء الشبكات يجب أن تتم بذهنية النفس الطويل لأن نجاحها يقتضي ليس فقط وجود برامج تنموية ملائمة بل أيضاً "قيادات لا تريد فقط أن تأخذ بل أن يكون العطاء هاجسها الأساسي . وأن يكون العمل المشترك عملية بالإتجاهين وليس فقط من أجل الأخذ والمنفعة الذاتية .

كما إنه يقتضي على الهيئات الأهلية أن ترفع عنها العبء المادي في مراكز الخدمات عبر اعتماد سياسة الإكتفاء الذاتي وشعار "خدمة أفضل ولكن بكلفة أقل" كما ذكر سابقاً. من أجل

تعزيز برامج التنمية وتنشيط دور المجتمع المدني وإعطاء الأولوية للعامل المحلي وتوسيع قاعدة المشاركة في عملية التنمية هذه وإفادة المهتمين والجماعات الأكثر فقرا".

العلاقة مع الدولة :

إن الدولة العناية قد انتهت (ETAT PROVIDENCE) ومطلوب بناء الدولة العصرية الحديثة والتي تشرك كل الطاقات الوطنية في بلورة وتنفيذ السياسات الوطنية الإنمائية الشاملة في مقدمتها الهيئات الأهلية وهنا مطلوب من الدولة والقطاع الأهلي تجاوز النظرة العدمية والمغلقة أما الدولة وأما القطاع الأهلي وإعتماد صيغة المشاركة باعتبار إن الدولة هي المسؤولة أولا " عن شؤون المواطنين وإن القطاع الأهلي له دور تكاملي ومتفاعل وقوة ضاغطة والعمل على تعزيز دور المجتمع المدني لصيانة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الهيئات المانحة :

يجب تكريس علاقة الشراكة PARTENARIAT وليس ذهنية " المساعدة " AIDE أو المشروع PROJET الموروثة عن الإستعمار ، فكلنا نلتزم بحقوق الإنسان نتشارك فيما بيننا وكل من موقعه لتوفير التنمية والسلام والعدالة الإجتماعية وأن يكون هدفنا النهائي والمشارك :

الإنسان كفرد ومجتمع والعمل على تنمية قدراته البشرية ، أو " الإنماء المتناسق " لكل إنسان ولكل الأنسان (لوبريه) .

LE BUT FINAL : L'HOMME , PERSONNE ET COMMUNAUTE . LEUR DEVELOPPEMENT INTEGREAL ET INTEGRE OU LA CROISSANCE HARMONIEUSE DE TOUT HOMME ET DE TOUT L'HOMME (LEBRET) .

11 - شبكات الاتصال في منطقة شرق الأوسط

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا بارزا في تعزيز دور القطاع الأهلي في البلاد العربية . من بين التجارب المتعددة في البلاد العربية في إنشاء الشبكات الأهلية ، واحدة بادر إليها

تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان بالتعاون من منظمة التايير في تموز من العام 1994 وبدعوة من اللجنة التحضيرية للقاء الأقليمي للقمة الإجتماعية في كوبنهاغن . التقى 162 شخصا" يمثلون 76 منظمة غير حكومية من عشر دول عربية و 17 منظمة دولية في مدينة عالية في لبنان . بنتيجة اللقاء أقرت وثيقة تحليلية حول قضايا التنمية البشرية في العالم العربي كما وصدرت عن اللقاء توصيات عن ورشات العمل التي توزعت على مواضيع الفقر والتهميش الاجتماعي وإعادة الهيكلة والثقافة والمرأة .

كما وأقر المكتب ورقة أولية حددت فيها آفاق عمل المنظمات العربية غير الحكومية المستقبلية معتبرا" إن ما جاء فيها من أفكار و مبادئ نقاط يلتقى عليها . وقد إعتبر المجتمعون كذلك، إن هذه المبادئ وآليات العمل المقترحة ضرورة حاسمة لإستمرارية التعاون والتتسيق من أجل العمل على تحقيق التنمية البشرية وتعزيز الديمقراطية وتطوير المجتمع المدني وتحقيق العدالة الإجتماعية وسيادة دولة القانون واحترام حقوق الإنسان .

ولقد وجه مكتب الاتصال دعوة الى الأعضاء في نهاية العام 1995 حيث عقد في بيروت لقاء أعلن فيه تأسيس شبكة المنظمات العربية غير الحكومية .

كما يوجد تجارب أخرى منها لجنة المتابعة للمنظمات العربية والتي أعلن تأسيسها في بيروت في 23 نيسان 2002 تحت اسم "الشبكة العربية للمنظمات الأهلية" ولجنة سيفيكوس ولجنة إيكفا العربية ومنظمة التايير وفرعها العربي . كما يوجد لجنة الإتصال للهيئات العربية التي إنعقدت في تونس وفي أوصلو التي تهتم بموضوع اللاجئين والتي تتعاون مع المفوضية السامية العليا للاجئين ومنظمة إيكفا الدولية . ويوجد أيضا" محاولات أخرى مختلفة .

إن كل هذه التجارب تسعى الى ترسيخ دور المنظمات غير الحكومية في المجتمعات العربية والراقي بهذه المنظمات للمساهمة في إرساء قواعد مجتمع مدني ديمقراطي .

دليل عمل الهيئات التنسيقية والمظلات في لبنان

خلفية عامة عن الشبكة أو التجمع أو المظلة:

تستمد الشبكة أو التجمع شرعيتها ومبادئ عملها من النظامين الداخلي والاساسي، و من الجمعيات المنضوية تحت لوائها.

وبهذا المعنى فإن الشبكة أو المظلة أو التجمع هي صبغة تنسيقية متطورة بين اعضاء التجمع، يعمل على اعتماد اسلوب يقوم على اساس ان الحقوق الاساسية للمواطن: هي حقوق نابعة من انسانية الانسان، من حيث تمكين الناس من التمتع بحقوقهم، وذلك بالاستقلال عن الخيارات السياسية والثقافية للناس، وعن قدراتهم الاقتصادية، عبر مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تحقيق الاهداف العامة التالية:

- 1- صياغة ثقافة لا تقوم على العنف بل تقوم على اساس احترام الناس.
- 2- صياغة ثقافة تقوم على الحوار وإقامة نظام اقتصادي عادل.
- 3- صياغة ثقافة تنهض على التسامح وعلى احترام الحقيقة.
- 4- صياغة ثقافة تقوم على اساس الحقوق المتساوية لكافة المواطنين بغض النظر عن الجنس والعقيدة والدين.
- 5- صياغة ثقافة تقوم على اساس المشاركة بين الرجال والنساء.

أولاً: منطلقات اساسية:

- ان الشبكة أو المظلة أو التجمع، ينطلق من عدة امور تتمثل فيما يلي:
- ان استشراف الغد وصياغة المستقبل ورسم مؤشرات لم تعد حكراً على النظم والحكام وحدهم، بل اصبح إحدى مهام المجتمع المدني جنباً الى جنب مع الحكومات.
 - ان القرن الحادي والعشرين قد بدأ، والعالم كله يؤكّد على الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرية الرأي والتعبير والشبكة أو المظلة أو التجمع يدعم هذا التوجه العالمي.
 - ان ثورة المعلومات والاعلام وتكنولوجيا الاتصال قد ساعدت على بلورة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحولت العالم كله الى قرية كونية، اصبح فيها تفاعل التجارب والخبرات مسألة اساسية. والشبكة أو المظلة أو التجمع عليها مسؤولية اساسية في دعم العمل الاهلي اللبناني المشترك وتيسير تبادل وتفاعل الخبرات والتجارب بين المنظمات الاهلية اللبنانية وبين العالم الخارجي.
 - ان دور المجتمع المدني في تحقيق التغيير الاجتماعي المنشود يتطلب ان تركز المنظمات الاهلية اللبنانية على مواجهة اتساع مساحة الفقر، وانتشار الامية، والنهوض بأوضاع المرأة اللبنانية.

-ان سياسات الاصلاح الاقتصادي، وتراجع دور الدولة عن بعض مهامها لصالح
الخصخصة، أدت الى ضغوط اقتصادية واجتماعية سلبية، تهيئ الفرصة للقطاع الاهلي
كي ينطلق لمواجهة.

ثانياً "التحديات للمواجهة:"

ان المنطلقات الدولية والاقليمية السابقة، تطرح على المنظمات الاهلية اللبنانية تحديات عشرة،
تشكل إطار عملها، وهي:

- 1-الاسهام في تحقيق العدالة بين البشر في المجتمع اللبناني.
 - 2-تعزيز دور المرأة وتمكينها، والاهتمام بالطفولة وكلاهما يشكل 75% من عدد سكان
مجتمعنا.
 - 3-مكافحة الامية التي ينبغي ان يمتد مفهومها الى الامية الثقافية والعلمية والتكنولوجية الى
جانب الامية الابدجية.
 - 4-دعم التعددية والديمقراطية وتقوية المشاركة في العمل العام.
 - 5-احترام حقوق الانسان.
 - 6-إطلاق ودعم حرية التفكير العلمي الموضوعي.
 - 7-مواجهة تراجع مؤشرات التنمية البشرية المستدامة، والتي تعصف بالاستقرار وتعمق
الفوارق بين من يملك ومن لا يملك.
 - 8-مكافحة الفساد بكافة صوره وإعلاء القيم والسلوكيات التي تتفق مع قيمنا الاخلاقية
والتشريعات الوضعية.
 - 9-إبراز قيمة القدوة والنموذج الذي يحتذى به وإعلاء قيمة المبادرات الاهلية والعمل
التطوعي.
 - 10-تحقيق الاستقرار والسلام العادل في المنطقة العربية.
- يمثل ما سبق المبادئ والتحديات التي تحكم الإطار المرجعي لعمل الشبكة أو المظلة أو التجمع
في لبنان، ومنها يتضح:
- ان الشبكة أو المظلة أو التجمع يؤكد على احترام الديمقراطية وحريات التعبير وحقوق
الانسان.
- ان الشبكة أو المظلة أو التجمع يولي اهتماما "كبيراً" للابعد الاخلاقية ومواثيق الشرف
الاخلاقية التي تحكم فعاليات القطاع الاهلي.

-ان التنمية البشرية بما تتضمنه من تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والنهوض
بالمرأة والطفل ومكافحة الامية، هي مجالات ذات اولوية لعمل التجمع.
-ان تهيئة المناخ اللبناني لدور اكثر فعالية للمنظمات الاهلية في عملها التنموي هو أحد
مسئوليات الشبكة أو المظلة أو التجمع.
-ان الاسهام في بناء قدرات المنظمات الاهلية اللبنانية هدف أصيل الشبكة أو المظلة أو
التجمع.

ثالثاً: إطار العمل:

وينبثق عن كل ما تقدم ملامح برنامج عمل الشبكة أو المظلة أو التجمع على مدى السنوات
الخمسة القادمة، ونحدد بداية الرؤية والرسالة والاهداف التي يتبناها الشبكة أو المظلة أو
التجمع ، ثم الاستراتيجية.

1-الرؤية:

بناء قدرات المنظمات الاهلية اللبنانية لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع اللبناني، بحيث
يكون القطاع الاهلي قطاع ثالث قوي في شراكة مع الحكومة والقطاع الخاص.

2-الرسالة:

إطار تنسيقي لبناني يهدف لتمكين وتقوية المنظمات الاهلية في مجال التنمية.

3-الاهداف:

- المساهمة في تعزيز علاقات التنسيق والتعاون والتفاعل بين الاتحادات والمنظمات الاهلية
العاملة في مجال التنمية المستدامة.
- المساهمة في تعزيز قدرات الاتحادات والمنظمات الاهلية اللبنانية، وتمكينها من أداء
دورها التنموي.
- المساهمة في تطوير العمل الاهلي اللبناني من خلال برامج ومشروعات رائدة وتدفع
المعرفة والمعلومات.
- المساهمة في تهيئة المناخ والبيئة اللبنانية لدور اكثر فاعلية من جانب المنظمات الاهلية
اللبنانية.

4- ملامح استراتيجية الشبكة أو المظلة أو التجمع:

- توثيق الصلات وتفاعل الخبرات بين العاملين والمتطوعين في المنظمات الاهلية اللبنانية.
- تحقيق مزيد من التواصل بين المنظمات الاهلية في لبنان ومؤسسات التمويل والمنظمات العالمية.
- تحقيق المزيد من الفهم - المستند على البحث العلمي - لفاعليات القطاع الاهلي اللبناني ومجالات نشاطه وأنماطه النوعية.
- توجيه الاهتمام الى مجالات تدريب جديدة تتفق والاحتياجات المتطورة للمنظمات الاهلية.
- تطوير وتعميم موانيق الشرف الاخلاقية للعمل الاهلي اللبناني.
- توسيع قاعدة العضوية في الشبكة أو المظلة أو التجمع، وتعميق المشاركة والممارسة الديمقراطية.
- الاسهام في بناء الثقة بين القطاع الاهلي اللبناني والقطاع الخاص والحكومة اللبنانية.

رابعاً: برنامج الشبكة أو المظلة أو التجمع 2002-2006

1) الانشطة المعرفية والمعلوماتية:

الأهداف:

- إبراز التحديات التي تواجه المجتمع المدني اللبناني وربطها بالبحوث.
- خلق بيئة لبنانية ملائمة لتطوير فعاليات المنظمات الاهلية اللبنانية.
- سد الثغرات المعرفية والمعلوماتية في القطاع الاهلي اللبناني.
- خلق جماعة أكاديمية لبنانية معنية بدراسات القطاع الاهلي او القطاع الثالث، وتشجيع الباحثين الشباب.
- تحقيق مزيد من التواصل وتفاعل الخبرات بين المنظمات الاهلية اللبنانية.
- التعاون والتنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث اللبنانية والعربية و بين تجمع الهيئات الاهلية وأنشطته المعرفية والمعلوماتية.
- إبراز نماذج رائدة ودراسات حالة من المنظمات الاهلية اللبنانية التي ابتكرت حلولاً واقترابات لمواجهة التحديات التي يشهدها المجتمع اللبناني.
- نشر وتعميم الاستفادة من الأنشطة المعرفية والمعلوماتية للتجمع.

في هذا الاطار يتضمن برنامج عمل التجمع ما يلي:

أ- البحوث:

توجيه سلسلة من الدراسات حول البيئة اللبنانية الملائمة لفاعليات عمل الجمعيات الاهلية اللبنانية (التشريعات، السياسات الحكومية، اتجاهات و سائل الاعلام، الادراك والتقدير المجتمعي لدور المنظمات الاهلية والمجتمع المدني...).

-دراسة الممارسة الديمقراطية في المنظمات الاهلية اللبنانية.

-قيمة العمل الجماعي في العمل الاهلي اللبناني.

-الدور الدفاعي advocacy في فعاليات المنظمات الاهلية اللبنانية.

-دراسة نقدية لدور المنظمات الاهلية اللبنانية في مكافحة الفقر.

-دراسة نقدية في دور المنظمات الاهلية اللبنانية في تعزيز دور النساء وتمكينهن.

-نماذج رائدة من منظمات شبابية تنشط في التنمية.

-اتجاهات القطاع الخاص في لبنان إزاء المنظمات الاهلية.

-نماذج رائدة في التنمية الريفية.

-نماذج لدور المنظمات الاهلية في التنمية المحلية في المناطق الحضرية.

توجيه سلسلة من الدراسات حول منهجية تقييم المنظمات الاهلية ودراسة انعكاساتها المجتمعية.

-استراتيجية جديدة للتدريب وبناء القدرات.

ب- ورش العمل والمؤتمرات:

-عقد مؤتمر عام للشبكة أو المظلة أو التجمع مرة كل عامين.

-عقد ورشة عمل لتفعيل دور القطاع الخاص وتعميق تواصله مع المنظمات الاهلية.

-الاهتمام بعق ورشات عمل تناقش نتائج الدراسات التي يقوم بها الشبكة أو المظلة أو التجمع.

-ورشة عمل تناقش تطوير نظم وقواعد البيانات الخاصة بالقطاع الاهلي او القطاع الثالث.

-عقد ورشة عمل تضم المؤسسات الاكاديمية- جامعات ومراكز بحوث لبنانية- لتطوير الاهتمام بدراسة القطاع الاهلي.

ج- الاتصال والاعلام:

الاهداف:

- تعزيز دور وسائل الاعلام اللبنانية للعب دور اكثر ايجابية لإرساء ثقافة المجتمع المدني ودعم دور القطاع الاهلي.
- دعم التواصل وتدفق المعلومات والمعرفة بين المنظمات الاهلية اللبنانية.
- في هذا الاطار يتضمن برنامج التجمع ما يلي:
- إصدار نشرة دورية فصلية، لكي تواكب المتغيرات الاقليمية والدولية في المرحلة القادمة.
- إبراز النماذج الرائدة لأنشطة المنظمات الاهلية.
- استخدام الانترنت والبريد الالكتروني على أوسع نطاق ممكن.
- اعتبار الاعلاميين طرف وشريك أساسي في التجمع.
- اعتبار مواثيق الشرف الاخلاقية التي يتبناها التجمع بمن يضمنه من أعضاء، مكون رئيسي في الأنشطة الاعلامية للتجمع، وتبث عبر الانترنت.

(د) التنسيق والتعاون بين المنظمات الاهلية اللبنانية وبينها وبين المنظمات ومؤسسات التمويل الاجنبية:

الاهداف:

- تقوية الترابط ودعم العلاقات وتبادل الخبرات بين المنظمات الاهلية اللبنانية.
- تقوية التمثيل والمشاركة في المحافل العالمية.
- بناء الثقة مع مؤسسات التمويل العربية والاجنبية.
- وفي هذا الاطار يتضمن برنامج التجمع:
- عقد مؤتمرات وورشات عمل.
- المشاركة في المؤتمرات الاقليمية والدولية.
- التشبيك مع الشبكات العربية والاجنبية.
- المشاركة في المؤتمرات العالمية.
- بناء الاتصالات مع الجامعات ومراكز البحوث العربية والاجنبية المعنية بدراسات القطاع الثالث.
- توثيق الصلات مع مؤسسات التمويل العربية والاجنبية.
- التواصل وتأسيس نقاط ارتكاز مع المنظمات الاهلية اللبنانية العربية في المهجر.